العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرا للظروف التي مرّ بها العراق منذ أربعة عقود وما اشتملت عليه من مظاهر الحروب والعنف والحصار الاقتصادي والارهاب، فقد تولدت ظاهرة العنف في المجتمع العراقي بما فيه اقليم كردستان بشكل ملفت للنظر، وبدأت جملة من الحوادث تثير الرأي العام وتشكل مصدر خطورة على الأسرة العراقية بوجه عام والمرأة بوجه خاص .

وقد كفل الدستور العراقي الجديد حماية الأسرة في المادة (٢٩) وعدّها أساس المجتمع وأوجب على الدولة بكل سلطاتها حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة والنشئ والشباب من كل أشكال العنف في الأسرة والمدرسة والمجتمع .

ولذلك أولت الحكومة المركزية في العراق اهتماما بالغا بالحد من ظاهرة العنف في الأسرة العراقية ، فتشكلت عام ٢٠٠٩ لجنة حماية الأسرة برئاسة وزارة الدولة لشؤون المرأة . وأوصت هذه اللجنة بتشكيل أقسام حماية الأسرة في وزارة الداخلية وهي الأن (١٦) قسماً في كل محافظات العراق وتضم كوادر نسوية من ضابطات الشرطة والباحثات الاجتماعيات والقانونيات تهدف الى حل القضايا الأسرية عبر الصلح والتراضي وحماية حقوق المرأة والطفل والتوعية والتثقيف لاشاعة السلام ونبذ العنف، وهي من المؤسسات التي تعنى بها وزارة الداخلية وتضع لها برامج للتطوير والتدريب خدمة للمجتمع العراقي. وفي مجال التشريعات أُقر عام ٢٠١٢ قانون مكافحة الاتجار بالبشر وتشكلت لجنة عليا للاشراف على تنفيذه برئاسة وزارة الداخلية، وأُنشأ لأول مرة ملاذا آمن لحماية ضحايا الاتجار بالبشر.

وفي هذا السياق أعلن دولة رئيس الوزراء العراقي في العام الماضي في اليوم العالمي لمناهضة العنف دعوته للاسراع باقرار قانون الحماية من العنف وإستراتيجيته.

وقدمت وزارة المرأة قانون الحماية من العنف الأسري للتشريع، وكذلك جملة تعديلات على قوانين العقوبات، وإستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة.

وعلى صعيد آخر فان في وزارة حقوق الانسان قسماً للمرأة وفيه فرق تراقب وضع المرأة وترصد ما تتعرض له من انتهاكات، وكذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فيها لجنة المعنفات التي ترعى النساء المعنفات وتقدم لهن المساعدة والحلول وتقيم برامج التدريب والتأهيل .

وعلى صعيد أخر فان الحكومة العراقية معنية جداً بأوضاع السجينات والموقوفات، حيث تشكلت عام ٢٠١٢ لجنة خاصة لهن في وزارة المرأة، لمراقبة العمل وتقديم المقترحات الى وزارة العدل، التي بدورها تقدم برامج متنوعة لتأهيل السجينات، وقد اتخذت مؤخراً إجراءات كثيرة لاطلاق سراح عدد كبير من السجينات والموقوفات، وقد أعلن دولة رئيس الوزراء العراقي عن عفو خاص للسجناء والسجينات، ودعا الى تسهيل الاجراءات الخاصة بها .

أما في اقليم كردستان

فقد تأسست عدة مؤسسات لضمان حقوق المرأة مثل المجلس الأعلى لشؤون المرأة ومجلس مراقبة حقوق المرأة والمديرية العامة لمكافحة العنف ضد المرأة في وزارة الداخلية ومجالس لمناهضة العنف ضد المرأة في ديوان المحافظات، ودور الايواء لحماية النساء المعنفات وشُرّع قانون مكافحة العنف الأسري، و قانون سوء استخدام أجهزة الاتصال، وعُدلت مواد من قانوني الأحوال الشخصية والعقوبات، وأقرت الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في الاقليم، وتشكلت على اثرها الهيئة العليا لمواجهة العنف ضد المرأة ممثلة من وزارات متعددة وبرئاسة رئيس الوزراء واشراف المجلس الأعلى لشؤون المرأة .